

نشاط النخبة الجزائرية أثناء الحرب العالمية الأولى

الدكتورة: سلوى لهلال

جامعة سطيف 2-

الملخص :

أدرك الشبان الجزائريون أن الوقوف في وجه الإدارة الاستعمارية سيؤدي إلى تكريس الامتيازات السياسية والاقتصادية لطبقة الكولون، وعليه فقد فضل هؤلاء انتماج الحوار الهادئ مركزين في مطالبهم على المساواة مع الفرنسيين وكان الهدف مقاومة القوانين الاستثنائية عن طريق المطالبة بالتمثيل النيابي والتعليم، كما اعتبرت المطالبة بالمواطنة الفرنسية من أهم مطالبها والتي كان محل خلاف بين أعضائها، غير أن هذه النخبة حاولت الابتعاد عن الخوض في القضايا المحظورة على الجزائريين.

لقد عرفت الفترة الممتدة من 1900 إلى 1914 تطورات عديدة في الجزائر دفعت بالسلطة الفرنسية إلى إعادة النظر في وضعية الجزائريين خاصة بعد الضغوطات التي كانت من قبل بعض الليبراليين أمثال ألبان روزي، ماريوس موتي، جول ستيك، بالإضافة إلى ليغ، ميللي، وجول فيري وحذروا من العواقب التي ستنتج عن هذه الوضعية في حالة ما إذا لم تحث السلطة تغييرات ملموسة لتفادي سخط الأهلي⁽¹⁾، كما كان هذا نفس موقف بعض الجرائد التي استنكرت القوانين التعسفية مثل "لوطان"، المحلية الأهلية، وغيرها⁽²⁾.

هذا من جهة ومن جهة أخرى أحست فرنسا ببداية انتشار الدعاية الألمانية في الجزائر إلى جانب التطورات التي كان يعيشها المشرق و أثر الثورة في تركيا، كما نضيف إليها أسباب موضوعية أساسية منها الاضطرابات التي تمثلت في ثورات عين التركي وعين بسام، وبني شقران ناهيك عن السخط الشعبي الناقم على القوانين التعسفية الفرنسية كقانون الأهالي والتجنيد الإجباري و التمثيل البرلماني⁽³⁾.

وشكلت هذه المتغيرات ضغوطا على فرنسا دفعتها لإعلان الإصلاح، في حين أنها صرّحت بكون هذه الإصلاحات اعترافا بالجميل، وفي 13 جانفي 1914 أصدرت قرار

توسيع دائرة القسم الانتخابي الجزائري ورفعت عضوية الجزائري في المجالس البلدية و
تقدر هذه الزيادة بثلاث كامل الأعضاء جاء فيه :

_ زيادة عضوية الجزائريين في المجالس البلدية و أن لا تتجاوز الزيادة ثلث كامل الأعضاء

_ على المصوّت الجزائري أن يكون عمره 25 سنة على الأقل ومقيما باستمرار في بلديته
لمدة ثلاث سنوات و أن يحدد شرطا من هذه الشروط :

- أن يكون ملاكا مقيما في بلديته سنة على الأقل أو موظف في الدولة أو البلدية أو
متقاعدا .

- أن يكون عضوا في الغرفة الزراعية أو التجارية و أن يكون حاملا لوسام فرنسي⁽⁴⁾.
إن المتتبع لهذا القانون يلاحظ بوضوح أن السلطة الاستعمارية أبقت على قانون
الأهالي وجددته لسبع (5) سنوات ، كما أنه لم يغير حالة التمثيل النيابي الجزائريين ومنح
امتيازات للأهالي الموالين لفرنسا. وفي 15 جويلية 1914 صوّت المجلس الوطني الفرنسي
لتعديل قانون الأهالي وقد نصّ على إلغاء السلطة الإدارية، واستثناء بعض الجزائريين
الذين خدموا فرنسا من قانون الأهالي⁽⁶⁾ .

وقد بقيت هذه التعديلات ضعيفة حيث لم تحدث تغييرات أساسية في قانون الأهالي
ولم يضع حدا للسلطة الاستثنائية المقدمة للإداريين الفرنسيين في البلديات المختلطة
، وقد أبقى على نظام المحاكم الرادعة ، ونظام السخرة والضرائب⁽⁷⁾.
وفي 24 جويلية من نفس العام كتب "كليمنصو" ، و"ليغ" رسالة إلى رئيس الوزراء "بريان"
فيما يخص الأوضاع في الجزائر ووجوب الإصلاح و تضمنت هذه الرسالة عدة اقتراحات
منها:

-منح الجنسية الفرنسية للجزائريين دون التخلي عن الأحوال الشخصية وتوسيع القسم
الأهلي و الانتخابي مع ضمان حرية التعبير.

-إنشاء مجلس خاص للجزائريين في باريس .

-تطبيق قواعد جديدة في تمثيل الجزائريين بالمجالس المحلية و توزيع الميزانية
-حق الأهالي في انتخاب رؤساء المجالس البلدية .

-إصلاح الضريبة العربية و إعطاء ضمانات جديدة لاحترام ملكيات الأهالي⁽⁸⁾.

إن هذا الإصلاح الذي قدمه كليمنصو _ليغ نجده محاولة جريئة للسياسة الفرنسية
في الجزائر حيث حاول أن يعدل قانون الجنسية لسنة 1865 ، وأن يزيد من تمثيل

الجزائريين ومطالب أخرى أرضت كثيرا الشبان الجزائريين لكنها كانت دائما وعودا كاذبة منذ 1908 إلى 1912 وصولا إلى 1914_1918.

لقد كان لضغوط بعض الشخصيات الليبرالية بداية "كليمنصو" في 1915 وتبني "ماريوس موتي" مشروع الإصلاحات الخاصة بكليمنصو ، ليغ وجونار، و التي قدموها سنة 1915 وأمام هذه الضغوطات و انتفاضات الجزائريين (الاوراس 1916) ظهر قانون 04فيفري 1919 الذي يعود إلى المشروع الذي تقدم به سنة 1918 الوزير الحافظ الأختام (وزير العدل) ناي (Nail) و وزير الداخلية بامس (Pams) ، و القانون يتعلق بشروط حصول الجزائريين المسلمين على الجنسية الفرنسية فيما يخص القسم الأول فقد نص على أن أهالي الجزائر بإمكانهم الحصول على صفة المواطن الفرنسي بموجب إجراءات السيناتوس كونسيلت (Senatus Consult) في 14 جويلية 1865 وبموجب هذا القانون 4 فيفري 1919، و يبدو أن قانون فيفري 1919 جاء نتيجة لفشل السيناتوس كونسيلت الذي اعتقد أصحابه أنه يلقي إقبالا كبيرا غير أن نسبة المتجنسين وصلت من 1856 إلى 1918 حوالي 1841 متجنسا بمعدل 36 حالة في السنة، وهذا ما دفع إلى تسهيل الإجراءات لتشجيع الجزائريين المسلمين المثقفين على التجنس⁽⁹⁾.

لقد اعتقدت فرنسا من خلال قانون 4 فيفري 1919 أنها قادرة على حل المشكلة الجزائرية و الذي سمح لفئة قليلة من الجزائريين نيل بعض الحقوق السياسية وقد يضمن مايلي:

القسم الأول: عنوانه "كيفية حصول أهالي الجزائر على الجنسية الفرنسية" وبناء عليه فإن الجزائري يصبح مواطن فرنسيا إذا توفرت فيه الشروط التالية :

_ كان عمره 25 سنة .

_ غير متزوج.

_ لم يكن قد حكم عليه بجريمة أو مجرد من حقوقه السياسية أو كان اتهم بعمل ما ضد فرنسا.

_ أن يكون قد أقام في بلديته سنتين على الأقل .

وليحصل على الجنسية الفرنسية لابد على الجزائري أن يتوفر على هذه الشروط :
-الخدمة في الجيش و البحرية الفرنسية على شهادة حسن السلوك من سلطات العسكرية .

-معرفة القراءة و الكتابة بالفرنسية.

- ملكية بعض الممتلكات في إحدى المدن أو الأرياف
- التوظيف لدى السلطات الفرنسية أو قبض أجره التقاعد منها.
- الانتخاب لشغل منصب عام.
- الحصول على وسام فرنسي.
- أو كان عمره 21 سنة ومولود من أب جزائري متجنس بالجنسية الفرنسية⁽¹⁰⁾
- وهناك قسم آخر في هذا القانون بعنوان : " النظام السياسي للأهالي الجزائريين المسلمين الذين ليسوا مواطنين فرنسيين في المجالس الانتخابية"⁽⁴⁾ كما نصّ على حق المستشارين الجزائريين في البلديات الكاملة الصلاحيات حق المشاركة في انتخاب رؤساء المجالس البلدية ومساعدتهم.د نص هذا الباب أن الجزائريين الذين لا يريدون التجنس سيكون لهم ممثلين في المجالس الانتخابية كما نصّ على حق المستشارين الجزائريين في البلديات الكاملة الصلاحيات حق المشاركة في انتخاب رؤساء المجالس البلدية ومساعدتهم⁽¹¹⁾.
- إن الملاحظ أن هذا القانون أنّه لم يتطرق لقضية التمثيل النيابي فإن قانون 1919 ولم يأت بأي جديد فقط تطرق لتوسيع القسم الانتخابي بعد ما كان عدد المنتخبين حوالي 15 ألف أصبح 400 ألف منتخب، كما نص على عدم تجاوز عدد الأعضاء الجزائريين المنتخبين في المجالس العمالية ربع جملة الأعضاء في كل مجلس (الثلاثة الأرباع الباقية للأوربيين)⁽¹²⁾.
- لقد تضمن قانون 1919 إيجابيات و سلبيات فقد تمثلت سلبياته في كون غير ديمقراطي وأبقى على نظام الهيئتين: الهيئة المكونة للأوربيين ويمثلون ثلاثة أرباع الأعضاء في المجالس المنتخبة و الهيئة الثالثة مكونة من الناخبين الجزائريين و يمثلون ربع الأعضاء مع العلم أن عدد الجزائريين يفوق كثيرا عدد الأوربيين وفرق بين الجزائريين والفرنسيين ،وبقي الجزائريين رعايا من أهل الذمة⁽¹³⁾.
- ولم يضع حدا لقانون الأهلي وغيره من القوانين الاستثنائية ،ولم ينص على حق تمثيل الجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي و الذي كان ممنوحا للفرنسيين رغم مساعي بعض الشخصيات لتحقيقه أمثال لبغ و كليمنصو⁽¹⁴⁾.
- رغم هذه السلبيات لكنه تضمن ايجابيات تكمن في توسع دائرة المقترعين وزيادة عدد أعضائهم واسترجاع العمل بنظام الجماعة⁽¹⁵⁾ ومنح الجزائريين حق المشاركة في انتخاب رؤساء البلديات⁽¹⁶⁾.

لقد كان قانون فيفري 1919 محل انتقاد من طرف الكولون و الأوربيين واعتبروه أمرا خطيرا وضياعا لامتيازهم ، كما رفضه الجزائريون وعلى رأسهم الأمير خالد الذي رفض فكرة التجنس من ظهور القانون ورفض مبدأ الإدماج الذي كانت تنادي به النخبة المثقفة ثقافة فرنسية كما شعر أعضاء هذه الأخيرة بخيبة الأمل خاصة وأنهم تمنوا منح الجنسية الفرنسية لكل الأهالي دون تدخل في الأحوال الشخصية⁽¹⁷⁾، في حين اعتبره فرحات عباس " إصلاحا متواضعا ومهلهلا لم يقدم أي حل لقضية الجنسية"⁽¹⁸⁾. وطالب رؤساء البلديات وأعضاء المجلس المالي وهم فرنسيون بالعودة إلى قوانين ما قبل 1919 ويقصدون الأحكام التأديبية وإلغاء قانون 1919⁽¹⁹⁾.

كان تأثير قانون فيفري 1919 هو إحداث تغييرات في أوضاع التجمعات السياسية القائمة بحيث انقسمت النخبة على نفسها بسبب قبول جماعة ابن تهامي ، وهو مؤسس لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين ، الجنسية الفرنسية مع التخلي عن الأحوال الشخصية في حين رفض الأمير خالد التخلي عن الأحوال الشخصية، وكانت الانتخابات البلدية التي جرت بالعاصمة في ديسمبر 1919 نقطة انطلاق حقيقية في تاريخ الحركة الوطنية ، حيث شارك الشبان بقائمتين الأولى كانت لأبن التهامي وبوضربة وتامزالي وطالبت بالجنسية الفرنسية ولم تضع شرط احتفاظ الجزائري بأحواله الشخصية ، والثانية تزعمها الأمير خالد الذي كان معاديا للإدماج و التنازل عن الأحوال الشخصية ، و فازت قائمته ب : 940 صوت مقابل 340 صوت لابن التهامي ، وستكون هذه الأحداث سببا في انقسام حركة الشبان إلى اتجاهين : الأول تزعمه الأمير خالد و أصبح إصلاحيا والثاني ابن التهامي وهو الليبرالي⁽²⁰⁾ الذي سينشط فيه فرحات عباس(*) وبن جلول لاحقا(**).

خاتمة :

إن مفهوم النخبة قد ارتبط أساسا بانتمائها الثقافي للحضارة الفرنسية ، وحاولت في هذه المرحلة المطالبة بالإدماج في المجتمع الفرنسي ، وتميز نشاطهم في هذه المرحلة بالاحتشام خاصة وأنهم لم يعرفوا العمل المنظم وتعتبر بداية القرن العشرين الانطلاقة الحقيقية للشبان الجزائريين خاصة بعد 1912م حيث ظهر الطابع السياسي في مطالبهم ، ورفضوا الإجراءات الاستثنائية الفرنسية وطالبوا بالمساواة مع الفرنسيين ، وكانت لأحداث سنة 1919م دور في بلورة نشاط الشبان السياسي أثناء فترة العشرينات خاصة مع ظهور جيل جديد يمثل هذا الاتجاه .

الهوامش:

- (1) الخطيب: المرجع السابق ، ص 48.
- (2) سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 2 ، المرجع السابق ، ص 109.
- (3) الخطيب: المرجع السابق ، ص 49.
- (4) سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 2 ، المرجع السابق ، ص 260-261.
- (5) الخطيب : المرجع السابق ، ص 50 .
- (6) سعد الله : الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 2 ، المرجع السابق ، ص 262-263.
- (7) بوعزيز: الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق ، ص 30.
- (8) صاري: مسألة التجنس وموقف الجزائريين منها ، المرجع السابق ص ص 178-179.
- (9) Bulletin officiel du gouvernement général de l'Algerie année 1919, n 2407 archives nationale d'Alger, p423. أنظر الملحق رقم : 02
- (10) Ibid, p 426.
- (11) Ibid, p42
- (12) الخطيب: المرجع السابق ، ص 72.
- (13) عباس: المصدر السابق ، ص 137.
- (14) نفسه ، ص 115-116.
- (15) أنظر op-cit, p421_427 (1919) Bulletin officiel
- (16) الخطيب: المرجع السابق ، ص 72.
- (17) نفسه ، ص 73-74.
- (18) عباس : ص ص 115-116.
- (19) الخطيب : المرجع السابق ، ص 74.
- (20) الخطيب: المرجع السابق ، ص ص 75-76
- (*) فرحات عباس من مواليد 24 أكتوبر 1899 بمنطقة الطاهير في جيجل ، بدأ حياته السياسية منذ 1924 حيث أنشأ جمعية الطلبة المسلمين وتولى رئاستها في سنة 1927 ، نشر تأليفه الأول سنة 1931 بعنوان " الشباب الجزائري " ، وأصبح مستشارا بلديا لمدينة سطيف ثم انضم سنة 1934 إلى المجلس العام بقسنطينة ، أسس الإتحاد الشعبي الجزائري في 1938 شارك في الحرب العالمية الثانية ، وأصدر بيان الشعب في 1943 ، وضمن مطالبه في حركة أحباب البيان سنة 1944 ، وبعد أحداث 8 ماي 1945 واصل نشاطه من خلال الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لينضم إلى الثورة في 1956 ، وقد ترأس

أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وتوفي سنة 1985 ، وترك عدة مؤلفات أهمها الشاب الجزائري ، ليل الاستعمار تشريح حرب وغيرها .انظر العمري : المرجع السابق ، ص 23 .

(**) محمد الصالح بن جلول ولد بمنطقة الأوراس سنة 1884 ، بدأ نشاطه في ميدان الصحافة شارك في تحرير جريد الإقدام ، وبدأ نشاطه السياسي كمستشار بلدي سنة 1931 ، واعتبر أحد زعماء فدرالية النواب ، كان له دور في المؤتمر الاسلامي أسس التجمع الفرنسي الجزائري ، وبقي معارضا للسياسة الوطنية وفيما لقضية الإدماج ، بدأ نجمه ي الأفول بعد الحرب العالمية الثانية .انظر العمري ، المرجع نفسه ، ص 23 .